التاريخ 2025/04/24

سعادة / مدراء عموم الجهات الحكومية في امارة عجمان
الموقرين
حكومة عجمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: التعميم المالي رقم (3) لسنة 2025 م
بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028)
ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2026

تهديكم دائرة المالية أطيب التحية ويسرنا أن نرفق لسعادتكم نسخة من التعميم المالي رقم (3) لسنة 2025 م بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028) ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2026 والصادر من سمو ممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية.

آملين من سعادتكم التكرم بتوجيه المختصين لديكم بالاطلاع عليه وتنفيذ ما جاء فيه من أحكام وإجراءات وحسب التواريخ المحددة به.

علماً بأنه سوف يقوم المختصين بدائرة المالية بتنسيق ورشة عمل مع المعنيين بجهاتكم الموقرة وذلك لشرح الأحكام والإجراءات الواردة بالتعميم ومرفقاته.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مروان أحمد آل علي
المدير العام

المرفقات:

- التعميم المالي رقم (3) لسنة 2025 م بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028) ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2026.

تعميم مالي رقم (3) لسنة 2025 م
بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028)
ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2026

استنادا لأحكام المادة رقم (11) من المرسوم الأميري رقم (11) لعام 2011 بإصدار القانون المالي لحكومة عجمان والى المادة رقم (5) من القرار الأميري رقم (7) لسنة 2024 وانطلاقا

من مسئوليتنا في الاشراف على إعداد وتنفيذ الخطط المالية لحكومة عجمان وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك الخطط المالية، ولمقتضيات إعداد الموازنة العامة للسنة المالية 2026 ضمن خطة مالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028)، فإننا نوجه بالآتي:

أولا
نطاق سريان التعميم

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والإدارات والأجهزة والمراكز التابعة لحكومة عجمان والتي تندرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان.

ثانيا
التعليمات والقواعد العامة

على جميع الجهات الحكومية المعنية والمشار اليها في أولا أعلاه من هذا التعميم التقيد بالتعليمات والقواعد التالية:

1. اعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028) وذلك بالتحديث على الخطة المالية المعتمدة للسنوات 2026 و2027 بحيث يراعى الالتزام بالمخصصات المعتمدة لسنوات الخطة 2026 و2027 وأن يقتصر التعديل عليها على الأمور المبررة وشديدة الأهمية وبحيث يخضع تقدير هذه المبررات لدائرة المالية. هذا مع اضافة متطلبات سنة 2028 وإدخال ذلك التحديث وتلك الاضافة على نظام تخطيط وفق التالي:
   - ادخال خطة العمليات التشغيلية على نظام تخطيط بموعد أقصاه 19/ 05/2025 م.
   - ادخال خطة المبادرات على نظام مبادرة بموعد أقصاه 16/ 06/2025 م.
   - ادخال خطة الايرادات على نظام تخطيط بموعد أقصاه 01/ 07/2025 م.

   مع الالتزام بالإجراءات المرفقة بهذا التعميم، وبحيث تعتبر الموازنة العامة هي بيانات السنة الأولى ضمن هذه الخطة.
2. التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، بشأن مراجعة الأطر الاستراتيجية للمبادرات والمشاريع المزمع تضمينها في مشروع الموازنة والخطة المالية، بهدف التحقق من موائمتها مع الخطة الاستراتيجية لحكومة عجمان ورؤية عجمان 2030، وعلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي الانتهاء من إجراءاتها بتاريخ 07/07/2025.
3. التنسيق مع دائرة الموارد البشرية وتوفير أي بيانات يتم طلبها بشأن المتطلبات المتعلقة بخطة الموارد البشرية وعلى دائرة الموارد البشرية الانتهاء من دراسة متطلبات الجهات بموعد أقصاه 16/06/2025 وادراج توصياتها النهائية بهذا الشأن على النظام.
4. التنسيق مع دائرة عجمان الرقمية وتوفير أي بيانات يتم طلبها بشأن المتطلبات التقنية وعلى دائرة عجمان الرقمية الانتهاء من دراسة متطلبات الجهات بموعد أقصاه 07/07/2025 وادراج توصياتها النهائية بهذا الشأن على النظام.
5. العمل على تحقيق أهداف القانون رقم (2) لسنة 2022 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة عجمان، وذلك بوضع خطط الشراكة وتحديد المشاريع

المقترحة والمتوقع تنفيذها من قبل القطاع الخاص مما يمكن الحكومة من تنفيذ مشاريعها التنموية والاستراتيجية بكفاءة وفعالية من خلال الاستفادة من طاقات وخبرات القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، نؤكد على أهمية:

1. تحديد المشاريع المقترحة والقابلة للتنفيذ من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتقييمها من خلال المعايير التالية:
   - عدم تضمن المشروع إصدار سياسات أو لوائح أو تعلقه بخدمات دعم داخلي.
   - مدى المصلحة المحققة من المشروع للجمهور من حيث تعزيز سلامة المجتمع، أو صحتهم، أو مستواهم المالي، أو مخزونهم المعرفي، أو نمط حياتهم بشكل عام.
   - مدى تمتع القطاع الخاص بموارد بشرية أفضل ومعرفة أعمق لتنفيذ المشروع مقارنة بإمكانيات الجهة الحكومية.
   - إمكانية نقل المخاطر جزئياً أو كلياً من الجهة الحكومية المعنية إلى الشركاء من القطاع الخاص (على سبيل المثال: المخاطر الإنشائية والمالية والقانونية والبيئية).
   - قيمة المشروع (تحديداً النفقات الرأسمالية والتشغيلية للمشروع).
2. تحديد أولويات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنظر الى تأثيرها وسهولة تنفيذها وتوافقها مع متطلبات التنمية المستدامة وأولويات الإمارة.
3. إعداد الدراسات التفصيلية لكل مشروع محتمل، متضمنة التحليل المالي، الجدوى الاقتصادية، والمنافع المتوقعة من الشراكة.
4. تقديم الجهة الحكومية المعنية خطة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى دائرة المالية، والتي تشمل تحديد المشروع والأولويات ودراسة الجدوى. لمراجعتها ورفع التوصية بشأنها لممثل الحاكم.
6. تتولى دائرة المالية دراسة وتحليل مشاريع الخطط المالية المقدمة من الجهات الحكومية المعنية وطلبات الدعم والقيام بمناقشتها مع تلك الجهات ومن ثم اعداد مشروع الخطة المالية للحكومة.
7. تقوم دائرة المالية بعرض مشروع الخطة المالية والموازنة العامة للحكومة وتوصياتها بشأنها على ممثل الحاكم، في موعد أقصاه 15/09/2025 م.
8. في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع خطتها المالية ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع الخطة المالية للجهة الحكومية المعنية، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض عليه.
9. في حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة العامة لأي سنة مالية تصدر دائرة المالية تعميماً للجهات الحكومية المعنية تنظم بمقتضاه الصرف لمدة مؤقتة، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي لحكومة عجمان.
10. تتولى دائرة المالية تفسير وتوضيح أي لبس أو غموض في بنود هذا التعميم والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأنه. وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.
11. تتولى دائرة المالية ابلاغ هذا التعميم للجهات المعنية بتطبيقه كما تتولي متابعة تقيد تلك الجهات بتنفيذ احكامه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد
النعيمي
ممثل الحاكم
للشؤون الإدارية والمالية

صدر بتاريخ: / / 2025 م

الإجراءات التمهيدية
المرفقة بالتعميم المالي رقم (3) لسنة 2025
بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2026-2028)
ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2026

أولاً: على جميع الجهات المعنية عند إعداد مشروع خطتها المالية وموازنتها مراعاة ما يلي:

1. اجراء تقييم شامل للأداء المالي عن السنوات السابقة والاستفادة منه لتحسين التوزيع الشهري للإيرادات والنفقات المعتمدة بالخطة المالية لسنة 2026 لتلافي وجود انحرافات في تنفيذ الموازنة الشهرية.
2. ادراج مخصصات مالية لأي عقود او طلبات او اوامر شراء تم اصدارها خلال السنة المالية 2025 ومتوقع تنفيذها او استلامها خلال السنة المالية 2026 ضمن مشروع موازنة الجهة الحكومية للسنة المالية 2026م.
3. ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية ورؤية عجمان 2030.
4. التنسيق مع أصحاب المصلحة والجهات المعنية لضمان التكامل وعدم التكرار في الانفاق أو المشاريع.
5. تقديم أي بيانات او معلومات قد تطلبها دائرة المالية، وإن تم تقديمها سابقا.

ثانياً: على جميع الجهات المعنية ضرورة الانتهاء من جميع الأعمال التمهيدية لإعداد مشروع خطتها المالية وموازنتها طبقا لما هو وارد أدناه:

أ- بالنسبة للإيرادات الحكومية:

تقدير كامل إيراداتها على مستوى بنود الإيرادات (النشاط)، وأن تراعى الدقة في التنبؤ بإيراداتها مع الاخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية للإمارة وأثر تطبيق ضريبة الشركات، والتنسيق والتعاون مع إدارة الإيرادات الحكومية بدائرة المالية في هذا الشأن، وادخال تقديراتها النهائية على نظام تخطيط طبقا لما هو وارد أدناه .

- مراجعة تقديرات الإيرادات لسنوات الخطة المعتمدة 2026 و2027 مع ادراج مبررات أي تعديل على النظام.
- تبرير أسباب أي تغيير (بالزيادة أو النقصان) تزيد نسبته عن 5% أو 500,000 درهم أيهما أكبر بالنسبة لأي بند (نشاط) بالإيرادات المقدرة لسنة 2028 عن بند (نشاط) للإيرادات المعتمدة أو المعدلة بالخطة المعتمدة لسنة 2027 مع بيان الفرضيات التي تم استخدامها في تقدير الإيرادات.

ب- بالنسبة لتكاليف العمليات التشغيلية:

ويقصد بها التكاليف الحتمية للجهة الحكومية لإنجاز اعمالها الرئيسية والمساندة المعتادة وتتكون من: تكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى وتكاليف النفقات التشغيلية الحتمية.

ب/1 بالنسبة لتكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

على كافة الجهات الحكومية المعنية مراجعة بيانات وأعداد الوظائف الموجودة لديها على نظام تخطيط والرجوع لدائرة المالية في حال وجود أي اختلافات، وإدخال ومراجعة البيانات المذكورة أدناه:

1. مخصصات الترقيات على مستوى كل برنامج.
2. مخصصات المكافآت التشجيعية في البرنامج المخصص لذلك.
3. مراجعة تكاليف التأمين الصحي وفق العقد المبرم مع شركة التأمين.
4. مخصصات بدل الانتداب على البرنامج المتوقع الانتداب إليه الموظف مع ارفاق قرار الندب ان وجد او ادراج خطط الانتداب المستقبلية.
5. تكاليف تجديد الاقامات والهوية.
6. التأكد من اضافة تقييم الاداء لكافة الوظائف (ماعدا الوظائف الجديدة التي لم تكمل 6 شهر والشواغر)
7. الاثر المالي لأي تعديلات قيد الاعتماد على تكاليف الرواتب ولم يتم تطبيقها على الأنظمة.
8. التأكد من إضافة أي بدلات أو علاوات أخرى من المتوقع حصول الموظف عليها لأول مرة السنة القادمة مثل (علاوة مؤهل، بدل أبناء)
9. تبرير الاحتفاظ بأي شاغر لديها وقت تسليم بيانات مشروع الخطة المالية.
10. تكاليف وظائف الاستحداث إن وجدت مرفقا بها كافة المستندات المؤيدة لطلب الجهة والنماذج الخاصة بدائرة الموارد البشرية.

ب/2 بالنسبة لتكاليف النفقات التشغيلية الحتمية:

على كافة الجهات الحكومية المعنية العمل على ترشيد نفقاتها التشغيلية، واقتراح التدابير والحلول اللازمة لرفع كفاءة وفعالية الإنفاق التشغيلي الحكومي، وتقدير تلك النفقات استنادا إلى الانفاق الفعلي للأعوام السابقة مع الأخذ في الاعتبار تثبيت تلك النفقات للسنوات التالية من الخطة إلا في حال وجود مبررات واضحة لزيادة أي نفقة مع ارفاق تلك المبررات، بحيث يخضع تقدير هذه المبررات لدائرة المالية. مع الالتزام بإدخال تقديراتها النهائية على نظام تخطيط مع الأخذ بالاعتبار:

- مراجعة النفقات التشغيلية المعتمدة بالخطة للسنوات 2026 و2027 مع ضرورة تبرير أي تغير لتلك النفقات.

- تبرير أسباب أي تغيير تزيد نسبته عن 5% أو 100,000 درهم أيهما أكبر لأي بند من بنود المصاريف على مستوى البرنامج لسنة 2028 عن المعتمد بالخطة المالية لسنة 2027، وادخال البيانات المذكورة أدناه على نظام تخطيط طبقا لما يلي :

1. المصاريف التشغيلية الحتمية للجهة مع مراعاة المصاريف المخصص لها برامج مستقلة وهي:

- برنامج المصاريف الحتمية المتكررة والمخصص لبعض المصاريف المشتركة وهي (الماء والكهرباء - الاتصالات والانترنت- مصاريف الصرف الصحي).
- برنامج استدامة عمل أنظمة مايكروسوفت والمخصص لتجديد رخص مايكروسوفت بناء على العقد المبرم من قبل دائرة عجمان الرقمية.
- برنامج رخص نظام أوراكل والمخصص لتجديد رخص نظام موارد بناء على العقد المبرم من قبل دائرة المالية.

2. ادراج أحدث نسخة من عقود الخدمات المتعلقة بالعمليات التشغيلية للعام المالي الحالي عند إعادة طلبها على نظام تخطيط.
3. تكاليف التعاقد مع شركات التوظيف نظير تعهيد الخدمات أو الوظائف مع ارفاق نسخة من تلك العقود على نظام تخطيط.
4. الاحتياجات التقنية التشغيلية مع ارفاق المستندات المؤيدة لتلك الاحتياجات على نظام تخطيط.

هذا وتحث دائرة المالية الجهات الحكومية على تعزيز التعاون بين الجهات لتبادل أفضل الممارسات والحلول المبتكرة في ترشيد النفقات التشغيلية واجراء تحليل دوري للتكاليف التشغيلية لتحديد المجالات التي يمكن بها تحسين وخفض الانفاق التشغيلي دون التأثير على الخدمات.

ج- بالنسبة لتكاليف المبادرات: وهي جميع النفقات غير الحتمية (رئيسية أو مساندة) وتتكون من:

ج/1 المبادرات الجديدة وهي المبادرات المستحدثة للجهة الحكومية والتي لم يسبق للجهة لها العمل عليها ويتطلب اعداد دراسة حالة لها.

ج/2 المبادرات القائمة وهي استكمال لمبادرات تم اعتماد مخصصات لها بسنوات سابقة.

ج/3 المبادرات الموحدة وهي تلك المبادرات التي تم تخصيصها لنفقات تشغيلية محددة وتتطلب بيان تفصيلي بالنفقات لكل مبادرة.

وفي هذا الصدد يجب على الجهات الحكومية المعنية التقيد بالآتي:

1. مراجعة الربط الاستراتيجي للمبادرات والأهداف الاستراتيجية والمستهدفات بالخطة الاستراتيجية للحكومة ورؤية عجمان 2030، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.

2. ادخال بيانات دراسة الحالة على نظام مبادرة لكافة المبادرات الجديدة مع ضرورة بيان الأثر المتوقع لتلك المبادرات بما في ذلك الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة بتخصيص الموارد المالية مع ضرورة ارفاق المستندات التالية:
   - المستندات المؤيدة لتحديد التكلفة
   - العرض المالي والفني للمبادرات الرقمية.
   - بيان تفصيلي بالنفقات التشغيلية السنوية الناتجة عن تنفيذ أي مبادرة.
   - دراسة جدوى كاملة بالنسبة للمبادرات ذات الطابع الربحي.

د- بالنسبة للموازنة النقدية

على الجهات الحكومية الانتهاء من اعداد الموازنة النقدية وادخالها على نظام تخطيط مع مراعاة التالي:

1. توزيع تقديرات التدفقات النقدية الواردة والمرتبطة بالإيرادات المقدرة بموازنة عام 2026م شهريا، مع الاخذ في الاعتبار تقديرات التدفقات النقدية المتعلقة بتحصيل إيرادات سنوات سابقة.
2. توزيع تقديرات التدفقات النقدية الصادرة والمتعلقة بالنفقات المقدرة بموازنة عام 2026 شهريا، مع الاخذ في الاعتبار تقديرات التدفقات النقدية للنفقات التي سيتم انجازها خلال السنة المالية 2025 ولم يتم صرف المبالغ المستحقة عنها.
3. توزيع تقديرات التدفقات النقدية الصادرة والواردة الاخرى مثل الضمانات ومقبوضات او مدفوعات عن الغير شهريا.
4. توزيع التدفقات النقدية وفقا لموسميتها، مع الاخذ بالاعتبار اتجاه الإيرادات إلا إذا كان هناك أسلوب أفضل يظهر بصورة واقعية ومعقولة التدفقات النقدية الشهرية للجهة الحكومية.